



يمرّ النظام السوري بأزمة اقتصادية غير مسبقة منذ بدء الصراع عام 2011، تنبئ بانتهاء في البنية المالية التابعة له.

لكن في الواقع، لا ينبغي التعويل على هذه الأزمة في إسقاط النظام السوري ليس لعدم فاعليتها في ذلك، بل لغياب وجود رغبة غربية ودولية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تهدف عبر العقوبات وحرمان النظام من العوائد النفطية إلى تغيير سلوكه وحلفائه ليس أكثر.

وغالبا ما تعوّل المجموعة المصغّرة على حزمة من الإجراءات تدفع النظام السوري إلى تقديم تنازلات حتى يتم رفع العقوبات الاقتصادية عنه. ليكون تدخّل المجموعة المصغّرة في اللحظة التي يقترب فيها الاقتصاد السوري من الانهيار وعدم قدرة روسيا على توفير بديل أو ظروف تساعد على ضبط الأزمة الاقتصادية من قبيل تحقيق تقدم في العملية السياسية عبر مسار أستانا.

ولولا غياب الإرادة الدولية في سقوط النظام السوري، لكان الانهيار الاقتصادي قادراً على تفكيك بنيته، فانهيار العملة المحلية والركود المرافق لذلك في الأسواق وتعطّل قطاعات الصناعة والتجارة تساهم في تهيّة الأرضية لاحتمال بروز مظاهر احتجاج في مناطق سيطرته من قبيل الإضراب، العصيان، المظاهرات وغيرها.

